

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد أمين الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

بسام العتوم ، خليفة السليمان ، عبد الكريم فرعون ، محمد طلال الحمصي

المميز : مساعد النائب العام / عمان

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٣٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة بداية جزاء السلط بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٨ في القضية رقم ٥٣٨ / ٢٠٠٤ المتضمن إعلان عدم إختصاص المحكمة وظيفياً للنظر بطلب رد الإعتبار المقدم من المميز ضده لاسترداده باعتباره حكماً.

طالباً قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز لسببين يتلخصان فيما يلي :-

١- أخطأت محكمة الموضوع بقرارها المميز لأن المدة المنصوص عليها في المادة ٣٦٤/٣/أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ( خمس سنوات ) لم تمض بعد .

٢- إن شروط رد الإعتبار غير متوافرة لخلو الملف من تقرير عن سلوك المميز أثناء وجوده في مركز التوقيف.

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية المؤرخة في ٢٠٠٥/١/٢٧ قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن محكمة صلح جزاء عمان كانت وبقرارها رقم ٢٠٠٠/١٠١٤ بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥ قد أدانت المميز ضده وآخر بجرم إعطاء مصدقة كاذبة خلافاً لأحكام المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات والحكم على كل منهما بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ، واستبدلت عقوبة الحبس بالغرامة بالنسبة للمذكور التي استوفيت بموجب الإيصال رقم تاريخ ٢٠٠١/٨/٣٠ .

بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٤ تقدم المميز ضده باستدعاء إلى مدعي عام السلط يطلب فيه رد إعتباره إليه ، الذي أحال أوراق الطلب في القضية التحقيقية رقم ٣٤ / ٢٠٠٤ إلى محكمة بداية جزاء السلط طالبا رد إعتبار المذكور لإستيفاء الشروط القانونية .

بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٤ وفي القضية رقم ٥٣٨/٢٠٠٤ توصلت محكمة بداية جزاء السلط إلى أن المميز ضده إستعاد إعتباره حكماً وتبعاً لذلك قررت عدم أختصاصها وظيفياً للنظر في الطلب.

وعن سببي التمييز :-

فمن مقارنة تاريخ دفع المميز ضده للغرامة التي استعويض بها عن الحبس الواقع في ٣٠/٨/٢٠٠١ مع تاريخ تقديم طلب رد الإعتبار في ٢٣/١١/٢٠٠٤ يتبين أنه مضى على تنفيذ العقوبة مدة تزيد على ثلاث سنوات.

وحيث أن العقوبة المفروضة على المميز ضده هي عقوبة جنحية بالحبس أستعويض عنها بالغرامة فإن إعتباره يكون قد عاد إليه حكماً بمقتضى المادة ٣٦٤/٣/ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحكمة في مثل الحالة المعروضة ليست مختصة بنظر طلب إعادة الإعتبار الذي عاد حكماً للمحكوم عليه كما انتهى لذلك القرار المميز فإنه يتعين رد هذين السببين.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ١/٣/٢٠٠٥م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق